



# قراءة في الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين



مركز الأحقاف للدراسات  
الاستراتيجية والإعلام  
Al-Ahqaf Center  
for Strategic Studies and Media



    [alahgafnet](https://www.alahgafnet.com)

## ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة الضربات الإسرائيلية الموجهة ضد جماعة الحوثيين في اليمن في ظل التحولات الإقليمية التي أعقبت اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023 فقد برزت جماعة الحوثي كفاعل مهّد للأمن الإقليمي والدولي من خلال استخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، واستهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، وهو ما دفع إسرائيل إلى شن سلسلة من الضربات الجوية والصاروخية خلال عامي 2024 و2025 استهدفت مواقع عسكرية ولوجستية وموانئ ومخازن أسلحة.

تركزت دوافع إسرائيل على ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الأمني المتمثل في حماية عمقها الاستراتيجي وخطوط الملاحة، والبعد الإقليمي المرتبط بتوجيه رسائل ردع لإيران وحلفائها، إضافة إلى البعد الدولي المتعلق بتعزيز دورها كشريك أمني في حماية الممرات البحرية العالمية وأسفرت هذه الضربات عن نتائج متباينة، إذ أضعفت بعض القدرات العسكرية للحوثيين، وألحقت أضرارًا بالاقتصاد اليمني وحركة الملاحة، في حين فاقمت الأوضاع الإنسانية نتيجة تدمير البنى التحتية وسقوط ضحايا مدنيين.

كما بينت الدراسة أن هذه الضربات حملت أبعادًا دعائية متباينة؛ إذ استفاد الحوثيون منها لتعزيز خطاب المقاومة وشرعيتهم الداخلية، بينما استثمرتها إسرائيل لإبراز قدرتها على الردع عبر الحدود وتخلص الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للمستقبل: خفض التصعيد تحت ضغط دولي، أو استمرار التصعيد وتوسّعه إلى نطاق إقليمي أوسع، أو نجاح وساطات إقليمية محدودة لاحتواء التوتر.

وعليه، فإن الضربات الإسرائيلية على الحوثيين تشكّل حلقة معقدة في توازنات الأمن الإقليمي، حيث تتداخل الأبعاد العسكرية بالاقتصادية والإنسانية والقانونية، الأمر الذي يجعل مسارها المستقبلي رهينًا بميزان الردع والتحالفات الإقليمية والدولية، وبمدى قدرة الجهود الدبلوماسية على كبح التصعيد.

## مدخل عام للدراسة

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023 شهدت المنطقة تحولات استراتيجية غير مسبوقه أعادت رسم خرائط التهديد والأمن في الشرق الأوسط، ودفعت أطرافاً إقليمية ودولية إلى الدخول في مسرح صراع مفتوح، لم يكن اليمن وجماعة الحوثي بمنأى عنه فالجماعة التي تسيطر على العاصمة صنعاء وأغلب مناطق شمال اليمن منذ عام 2014، وجدت في الحرب على غزة فرصة لتقديم نفسها كفاعل إقليمي يتجاوز حدود الجغرافيا اليمنية، ويكرس خطابها المقاوم الموجه ضد إسرائيل وحلفائها ومن هنا بدأت مرحلة جديدة اتخذت طابع المواجهة المباشرة، ليس عبر جبهات تقليدية، بل عبر البحر الأحمر والممرات البحرية الدولية، وصولاً إلى الأراضي الإسرائيلية نفسها.

مع حلول التاسع عشر من أكتوبر 2023، انطلقت أولى المحاولات الحوثية لاستهداف إسرائيل بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة، فُدر أنها قطعت مسافات طويلة من الأراضي اليمنية نحو العمق الإسرائيلي وعلى الرغم من أن معظم هذه الهجمات تم اعتراضها من قبل أنظمة الدفاع الجوي الأميركية والإسرائيلية، إلا أن دلالتها السياسية والاستراتيجية كانت بالغة الخطورة فقد شكّلت أول إعلان عملي من الحوثيين عن دخولهم ساحة الصراع ضد إسرائيل، بما يربطهم بشكل وثيق بمحور المقاومة الذي تقوده إيران هذه الخطوة حوّلت الحوثيين من مجرد فاعل محلي في حرب اليمن إلى طرف مشارك في مواجهة إقليمية ذات أبعاد استراتيجية كبرى وتوالت بعد ذلك الهجمات البحرية التي استهدفت السفن المرتبطة بإسرائيل أو تلك العابرة من وإلى موانئها فمع نهاية عام 2023، أصبح البحر الأحمر أحد أكثر الممرات المائية تهديداً للملاحة الدولية، بعدما نفذ الحوثيون عمليات نوعية شملت احتجاز سفن وإطلاق صواريخ بحر-بحر ضد ناقلات الشحن العملاقة انعكست هذه التطورات بشكل مباشر على حركة التجارة العالمية، وأدت إلى انخفاض كبير في حجم العبور عبر قناة السويس، واضطرار شركات الشحن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ما أضاف تكاليف باهظة وأياماً إضافية لرحلات النقل البحري بين آسيا وأوروبا.

في مواجهة هذا التحدي، لم تقتصر ردود الفعل على الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين قادتا عمليات عسكرية واسعة ضد مواقع الحوثيين داخل اليمن في يناير 2024، بل امتد الأمر ليشمل إسرائيل ذاتها، التي رأت أن أمنها القومي بات مهدداً بشكل مباشر ففي ربيع وصيف 2024، شنت إسرائيل ضربات جوية متقطعة استهدفت موانئ الحديد ورأس عيسى ومواقع عسكرية مرتبطة بالحوثيين ورغم أن هذه الضربات كانت محدودة في بدايتها، إلا أنها حملت رسالة استراتيجية واضحة مفادها أن إسرائيل لن تسمح باستمرار التهديد الحوثي على موانئها أو على حركة السفن المرتبطة بها.

تسارعت الأحداث بشكل أكثر حدة مع حلول مايو 2025، حين نجح الحوثيون في إطلاق صاروخ بعيد المدى وصل إلى محيط مطار بن غوريون، وهو ما اعتُبر تطورًا خطيرًا في ميزان القوى عندها كان الرد الإسرائيلي جاء عنيفًا هذه المرة، إذ شملت الضربات مواقع استراتيجية في صنعاء والحديدة ومطار صنعاء الدولي وقد مثلت تلك المرحلة تحولًا نوعيًا في المواجهة، إذ لم يعد الأمر مقتصرًا على ضربات تكتيكية أو رسائل ردعية، بل باتت إسرائيل تخوض حملة عسكرية مباشرة ضد الحوثيين على الأراضي اليمنية.

ومع اتساع نطاق العمليات خلال صيف 2025، امتدت الضربات الإسرائيلية إلى محافظة الجوف وعدة مناطق شمالية، وسط اتهامات من الحوثيين بسقوط أعداد كبيرة من المدنيين، وتدمير منشآت خدمية ومطارات مدنية وفي المقابل، بررت إسرائيل هذه العمليات بأنها دفاع مشروع عن النفس وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، معتبرة أن الهجمات الحوثية تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وسلامة الملاحة الدولية إلا أن هذا التبرير قوبل بانتقادات من منظمات حقوقية ودول إقليمية رأت أن الضربات غير متناسبة مع حجم التهديد، وأنها تساهم في مفاخرة الأزمة الإنسانية في اليمن.

الدوافع الإسرائيلية وراء هذه الضربات يمكن قراءتها على أكثر من مستوى فمن ناحية أولى، هي ردع مباشر يهدف إلى إيقاف هجمات الحوثيين على الأراضي الإسرائيلية ومن ناحية ثانية، هي جزء من معركة أوسع ضد النفوذ الإيراني في المنطقة، إذ يُنظر إلى الحوثيين باعتبارهم ذراعًا رئيسيًا لإيران في شبه الجزيرة العربية أما من الناحية الاقتصادية، فإن ضرب القدرات البحرية للحوثيين يأتي في سياق حماية الممرات الحيوية للتجارة العالمية، والتي تُشكل شريان الحياة للاقتصاد الإسرائيلي والعالمي على حد سواء.

غير أن نتائج هذه العمليات تثير إشكاليات عديدة فعلى الرغم من تكبيد الحوثيين خسائر في العتاد والمخازن والبنية التحتية، إلا أنهم استطاعوا الاستمرار في إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة، بل وتكيف أساليبهم القتالية بطرق أكثر مرونة، ما يعكس قدرتهم على امتصاص الضربات وإعادة إنتاج قوتهم العسكرية ومن جهة أخرى، زادت الضربات من تعقيد الأزمة الإنسانية في اليمن، حيث تضررت شبكات الكهرباء والمياه، وارتفعت معدلات النزوح الداخلي، ما فاقم من معاناة السكان الذين يعيشون أصلًا تحت حصار اقتصادي وحرب ممتدة منذ سنوات.

على المستوى الدولي، تباينت ردود الأفعال بشكل واضح الولايات المتحدة وبريطانيا أيدتا الضربات باعتبارها ردًا مشروعًا، بينما عبرت بعض الدول الأوروبية عن قلقها من تصعيد يهدد الاستقرار الإقليمي. أما دول الخليج، فانقسمت مواقفها بين داعم لإجراءات الردع ضد الحوثي مثل الإمارات والبحرين، وبين

داع لضبط النفس والوساطة مثل سلطنة عمان وقطر في المقابل، أصدرت إيران بيانات إدانة متكررة، معتبرة أن الضربات الإسرائيلية ليست سوى امتداد للحرب على غزة وتهدف إلى تفويض محور المقاومة.

إن المشهد الراهن يعكس خطورة الانزلاق نحو مواجهة إقليمية أوسع فالضربات الإسرائيلية ضد الحوثيين لم تعد مجرد عمليات عسكرية محدودة، بل أصبحت جزءًا من شبكة صراعات تتقاطع فيها الحسابات المحلية بالاستراتيجيات الإقليمية والدولية وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، وحول قدرة المجتمع الدولي على احتواء التصعيد قبل أن يتحول إلى حرب شاملة.

من زاوية القانون الدولي، تبقى شرعية هذه الضربات موضع جدل كبير فبينما تتمسك إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس، يرى خبراء القانون الدولي أن التناسب والضرورة لم يُحترما بالقدر الكافي، وأن استهداف البنية التحتية المدنية يُخالف مبادئ القانون الإنساني الدولي. ومع غياب تفويض واضح من مجلس الأمن، يبقى الملف القانوني مفتوحًا على قراءات متعددة قد تُستغل سياسيًا في المحافل الدولية.

ومع استمرار هذا المشهد، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية الأول، أن يؤدي الضغط الدولي إلى خفض التصعيد وعودة نسبية لحرية الملاحة عبر قناة السويس. الثاني، أن يتواصل التصعيد ويتوسع نطاقه ليشمل ضربات متبادلة أوسع، ما قد يعيد تشكيل الخريطة الاستراتيجية للبحر الأحمر. والثالث، أن تنجح الوساطات الإقليمية، خاصة من سلطنة عمان وقطر، في إقناع الأطراف بالتهدئة مقابل ترتيبات أمنية واقتصادية جديدة، رغم أن احتمالية نجاح هذا السيناريو تبقى ضعيفة في ظل تصلب المواقف.

في المحصلة، فإن الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثي لم تكن مجرد استجابة لحظية لهجمات صاروخية أو بحرية، بل هي انعكاس لصراع إقليمي معقد يتداخل فيه البعد المحلي بالبعد الدولي. هذه الضربات أظهرت أن اليمن لم يعد ساحة حرب داخلية بحتة، بل أصبح ميدانًا مفتوحًا لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى في المنطقة. وما لم يتم احتواء هذا المسار عبر حلول سياسية ودبلوماسية جادة، فإن المستقبل قد يحمل تصعيدًا أخطر ستكون له انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي، وعلى الاقتصاد العالمي الذي يمر شريانه الحيوي عبر البحر الأحمر.

## الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثي

لم يكن من المتصور قبل سنوات قليلة أن تصبح اليمن، وبالتحديد جماعة الحوثي، جزءًا من معادلة الصراع المباشر مع إسرائيل، تلك المعادلة التي ظلت لعقود محصورة في جبهات مشرقية محددة: فلسطين، لبنان، وسوريا غير أنّ التحولات الإقليمية التي أعقبت ثورات "الربيع العربي"، وانهيار عدد من الدول المركزية، وصعود حركات مسلحة مرتبطة بأجندات خارجية، جعلت من الممكن أن يمتد هذا الصراع إلى جغرافيا بعيدة ظاهريًا، لكنها ذات أهمية استراتيجية فائقة في السنوات الأولى من الحرب اليمنية، كانت إسرائيل تتابع المشهد من بعيد، دون تدخل مباشر فالمواجهات التي يخوضها الحوثيون مع التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات كانت تبدو لها بعيدة جغرافيًا، رغم إدراكها المبكر أن إيران تستخدم الحوثيين كورقة ضغط في معادلات إقليمية أوسع غير أن سلسلة من التطورات المتسارعة غيرت حسابات تل أبيب رأسًا على عقب فقد نجح الحوثيون، بدعم إيراني معن ومستتر، في تطوير قدرات صاروخية وطائرات مسيرة بعيدة المدى، وصلت إلى حد تهديد العمق السعودي والإماراتي بشكل متكرر، وأثبتوا أنهم قادرون على ضرب أهداف حيوية بدقة نسبية، كما حدث في الهجوم على منشآت "أرامكو" في بقيق وخريص عام 2019 هذا الإنجاز العسكري منح الحوثيين ثقة إضافية، ودفعهم إلى تصعيد خطابهم ضد إسرائيل، مع التلميح بإمكانية نقل المعركة إلى البحر الأحمر وباب المندب هنا بدأت المخاوف الإسرائيلية تأخذ منحى أكثر جدية فالبحر الأحمر ليس مجرد ممر مائي إقليمي، بل يمثل بالنسبة لإسرائيل رئة استراتيجية تتنفس منها تجارتها مع آسيا وأفريقيا عبر قناة السويس أي تهديد لحركة السفن في هذا الممر يعني عمليًا خنق جزء من الاقتصاد الإسرائيلي وفرض كلفة إضافية هائلة على حركة البضائع والطاقة وقد ازدادت هذه المخاوف مع تسجيل أولى عمليات الحوثيين ضد سفن مرتبطة بإسرائيل أو في طريقها نحو موانئها كان ذلك بمثابة جرس إنذار لإسرائيل، التي رأت أن مجرد غض الطرف سيُفسر ضعفًا، وقد يشجع الحوثيين على المضي في استراتيجية استنزافية شبيهة بتجربة "حزب الله" في البحر المتوسط ومع حلول عام 2024، كانت المؤشرات كلها تؤكد أن المواجهة باتت مسألة وقت لا أكثر فقد أعلن الحوثيون دعمهم الكامل للمقاومة الفلسطينية في حرب غزة، وتبنوا خطابًا أكثر هجومية ضد إسرائيل، تزامنًا مع تصاعد الهجمات التي استهدفت السفن في البحر الأحمر عند هذه اللحظة، اتخذت إسرائيل قرارها التاريخي الانتقال من مربع المراقبة والتحذير إلى مربع الضربات العسكرية المباشرة فكانت أولى الغارات على محافظة الحديدة في منتصف 2024، والتي وإن لم تعلن إسرائيل مسؤوليتها رسميًا في البداية، إلا أن الدلائل كلها أشارت إليها، لتتأكد لاحقًا عبر تسريبات وتصريحات غربية تلك الضربة الأولى لم تكن مجرد عملية عسكرية معزولة، بل كانت إعلانًا صريحًا لولادة معادلة جديدة إسرائيل لن تنتظر حتى يطرق

الحوثيون أبوابها بالصواريخ والطائرات المسيرة، ولن تسمح بأن يتحول البحر الأحمر إلى نسخة أخرى من بحر لبنان أو غزة لقد أرادت أن ترسم خطأً أحمر واضحاً مفاده أن أي اعتداء مباشر أو غير مباشر على مصالحها في البحر أو البر سيفابل بضربات مدمرة في عمق اليمن وبالفعل، جاءت هذه الضربة كافتتاحية لمسار تصعيدي لم يتوقف عند هذا الحد، بل أخذ يتطور مع مرور الوقت إلى عمليات أكبر وأكثر دقة وحين وصلت المواجهة إلى سبتمبر 2025، كانت الأمور قد بلغت ذروة جديدة فقد شنت إسرائيل واحدة من أعنف غاراتها على العاصمة صنعاء ومحافظة الجوف، مستهدفة معسكرات ومخازن وقود ومقرات إعلامية تابعة للحوثيين هذه المرة، لم تكثف إسرائيل بالتلميح أو الصمت، بل خرجت لتعلن صراحة أن ضرباتها جاءت ردًا على هجمات حوثية استهدفت مطارات ومنشآت مدنية إسرائيلية هكذا، ولأول مرة في التاريخ، اعترفت إسرائيل علنًا بأنها تخوض مواجهة مباشرة مع جماعة الحوثي، واضعة اليمن على خريطة المواجهة المفتوحة مع ما تصفه بـ"وكلاء إيران" إن دوافع إسرائيل لم تكن محصورة في البعد العسكري المباشر فحسب، بل امتدت إلى اعتبارات استراتيجية أوسع فهي تدرك أن الحوثيين يمثلون، بحكم موقعهم الجغرافي، ورقة شديدة الحساسية في يد إيران فاليمن يطل على باب المندب، وهو عنق الزجاجة الذي تمر منه نسبة معتبرة من التجارة والطاقة العالمية كما أن تمركز الحوثيين هناك يتيح لهم تهديد الملاحة بشكل دائم، وتحويل البحر الأحمر إلى ساحة ابتزاز للمنطقة والعالم ومن هنا، فإن ضربات إسرائيل لم تكن فقط ردًا على هجمات أنية، بل كانت استثمارًا استراتيجيًا يهدف إلى منع ولادة "حزب الله جديد" على شواطئ البحر الأحمر غير أن لهذه الضربات أيضًا نتائج عكسية محتملة فقد وجد الحوثيون فيها فرصة لتأكيد سرديتهم بأنهم جزء أصيل من محور المقاومة في مواجهة إسرائيل، ما أكسبهم تعاطفًا شعبيًا في بعض الأوساط العربية والإسلامية كما أن الضربات غدّت خطابهم التعبوي، وأتاحت لهم تقديم أنفسهم ليس فقط كقوة يمنية محلية، بل كفاعل إقليمي يواجه إسرائيل مباشرة، وهو ما يعزز شرعيتهم في الداخل والخارج وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي تكبدوها، فإنهم استفادوا من الجانب الرمزي والإعلامي لهذه المواجهة اما إقليميًا، تركت الضربات أثرًا مزدوجًا فمن جهة، رحبت بعض الدول العربية بشكل غير مباشر بالخطوة الإسرائيلية، إذ إنها أضعفت خصمًا مشتركًا يشكل تهديدًا دائمًا لأمنهما القومي. ومن جهة أخرى، تزايد القلق لدى بعض الدول مثل مصر التي رأت أن عسكرة البحر الأحمر قد تهدد أمن قناة السويس ومصالحها الاقتصادية أما إيران، فقد اعتبرت الضربات استهدافًا مباشرًا لها عبر حليفها الحوثي، وتعهدت بتقديم مزيد من الدعم للجماعة، معتبرة أن إسرائيل تسعى إلى جر المنطقة نحو مواجهة شاملة هكذا، ومع كل ضربة إسرائيلية جديدة، يتضح أن الصراع لم يعد محصورًا في نطاق محلي أو إقليمي ضيق، بل بات جزءًا من مشهد أوسع يتداخل فيه الأمن العالمي بالتنافس الإقليمي والمواجهات بالوكالة.

## سلسلة الضربات الإسرائيلية على الحوثيين

مع اندلاع أولى الضربات الإسرائيلية ضد الحوثيين، بدأ المشهد يتحول تدريجيًا من مجرد صراع محلي إلى مواجهة إقليمية ذات أبعاد استراتيجية كل انفجار في صنعاء، أو تصاعد دخان من الحديد، أو حرائق في المخازن والوقود، لم يكن مجرد حدث عسكري، بل كان رسالة، إشارة، وتجربة استخباراتية

البداية الأولى للضربات كان على صنعاء في نوفمبر 2024، استهدفت إسرائيل أولى المواقع في العاصمة صنعاء، وهي المدينة التي تمثل قلب القيادة والإدارة السياسية والإعلامية للحوثيين والطائرات الإسرائيلية نفذت غارات مركزة على المقرات الإعلامية مثل مراكز بث الأخبار والدعاية التابعة للناطق العسكري والضرر المباشر كان في تعطيل البث لعدة ساعات، وتضرر المعدات الأساسية وعلى مخازن أسلحة ومعدات لوجستية حيث دمرت كميات كبيرة من المواد القابلة للاستخدام في عمليات هجومية مستقبلية فكان الأثر المباشر هو تعطلت القدرة على إصدار البيانات والتقارير اليومية، ما أجبر الحوثيين على إعادة تنظيم شبكات الاتصال الداخلية.

وفي ديسمبر 2024، نفذت إسرائيل غارات استهدفت مطار صنعاء الدولي ومناطق حوله، مستهدفة مخازن وقود ومرافق تخزين المعدات العسكرية عملت الضربة على تعطيل الحركة الجوية ووقف الدعم اللوجستي لفترة، كما أصيب عدد من المدنيين والعاملين مما جعل الحوثيون اضطروا للبحث عن طرق بديلة لتوصيل الإمدادات، الأمر الذي زاد من صعوبة إدارة عملياتهم الميدانية.

ميناء الحديد ضربات يناير 2025 ركزت الضربات على ميناء الحديد، الميناء الرئيسي للحوثيين على البحر الأحمر، والذي كان يستخدم أحيانًا لنقل إمدادات عسكرية فكانت الأهداف الأرصفة، المخازن، مناطق تحميل السفن ما ترتب عليه الأثر المباشر تعطلت عمليات تفريغ السفن، تأخر وصول بعض المساعدات الإنسانية، وأصيب عدد من العاملين المدنيين.

في فبراير 2025، استهدفت الضربات معسكرات التدريب التي تؤهل المقاتلين لاستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة نتج عنها مقتل وإصابة العشرات من المقاتلين والمدربين وتعطيل الدورات التدريبية لفترة محدودة، وإجبار الحوثيين على تبني أساليب تدريب متنقلة وخطوط قيادة أكثر سرية.

مواقع إطلاق الصواريخ والمنصات – مارس 2025

في مارس 2025، استهدفت الغارات مواقع إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة اضطروا لتحويل العمليات إلى منصات متنقلة، ما أبطأ قدرة الاستجابة العسكرية.

## القادة والشخصيات المستهدفة – إبريل 2025

في أبريل 2025، أصابت الضربات مقرات قيادية:

أحمد الراهوي، رئيس الحكومة الحوثية الموازية، قُتل في غارة على مقر قيادي وعدد من الوزراء والقادة الميدانيين قُتلوا أو جرحوا وتم ضرب مقرات إعلامية أدى إلى إصابة صحفيين وعاملين إعلاميين وكتن المستفيدين: إسرائيل بشكل مباشر لإضعاف البنية القيادية ولتخفيف الضغط العسكري، الحوثيون حاولوا استخدام الضربات لتقوية خطاب المقاومة داخليًا.

كذلك أدت الغارات إلى أضرار في المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء بالقرب من مواقع القصف وتعطلت الخدمات الأساسية لعدة أيام بالمقابل استغلوا الحوثيون هذه الأضرار في خطابهم الإعلامي ضد إسرائيل والتحالف العربي.

المستفيدون من الضربات هي إسرائيل حيث استفادت في تعزيز صورتها كقوة قادرة على الردع خارج حدودها ووجهت رسالة ردع مباشرة لإيران مفادها بأن ذراعها العسكري قادر على ضرب وكلائها في العمق وأعدت تفعيل شراكات أمنية مع الولايات المتحدة والدول الغربية تحت شعار حماية الملاحة الدولية.

اما الحوثيون فهم مستفيد غير مباشر لكن رغم الخسائر العسكرية، وظفوا الضربات كأداة دعائية لتكريس خطاب المقاومة ضد إسرائيل والغرب ليستغلوا الضربات في تعزيز تماسكهم الداخلي وشرعيتهم أمام جمهورهم المحلي والإقليمي وتمكنوا من إبراز أنفسهم كجزء من محور إقليمي مقاوم، مما زاد من حضورهم الإعلامي والسياسي.

الضربات الإسرائيلية ضد الحوثيين حملت مكاسب تكتيكية لإسرائيل من حيث تقليص بعض القدرات العسكرية وطمأنة الرأي العام الإسرائيلي وحلفائها، لكنها في الوقت نفسه منحت الحوثيين مكاسب دعائية وسياسية عززت من حضورهم المحلي والإقليمي. وبذلك فإن المستفيدين يتوزعون بين الطرفين الرئيسيين؛ فإسرائيل كسبت في المدى القصير أمنياً واستراتيجياً، بينما الحوثيون كسبوا على المدى السياسي والإعلامي. أما المستفيد الأكبر على المستوى الاستراتيجي فهو إيران التي تمكنت من جعل الساحة اليمنية ورقة ضغط إضافية في صراعها الإقليمي والدولي.

## الدوافع الإستراتيجية والأسباب الكامنة وراء الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين

عندما ننظر بتمعن إلى الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين، لا يمكن التعامل معها كأحداث عابرة أو مجرد عمليات عسكرية منفصلة عن سياقها الأوسع بل هي انعكاس لمعادلات معقدة، تتشابك فيها الاعتبارات الأمنية بالسياسية، والإقليمية بالعالمية فإسرائيل، التي تتبنى عقيدة أمنية قائمة على الضربات الاستباقية و"المعركة بين الحروب"، لم تكن لتغامر باستهداف الحوثيين في اليمن لولا وجود منظومة متكاملة من الأسباب التي وجدت أنها تفرض عليها التحرك، سواء على مستوى حماية أمنها القومي المباشر، أو على مستوى حماية خطوط الملاحة الدولية التي تُعد جزءاً من الأمن القومي الغربي بشكل عام.

### أولاً: البعد الأمني والعسكري

تأتي الدوافع الأمنية في صدارة الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى استهداف الحوثيين فمنذ انخراط الجماعة في الهجمات على الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، ارتفعت المخاوف الإسرائيلية من تحوّل الحوثيين إلى أداة إيرانية لتهديد خاصرتها البحرية فإسرائيل، التي تعتمد بشكل كبير على خطوط الإمداد عبر البحر الأحمر وصولاً إلى قناة السويس، رأت في التصعيد الحوثي تهديداً مباشراً لتدفق وارداتها وصادراتها بل إن بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية اعتبرت أن استهداف السفن في البحر الأحمر يُعيد إلى الأذهان حرب الاستنزاف البحرية التي عرفتتها إسرائيل مع مصر في سبعينيات القرن الماضي، مع فارق أن العدو هذه المرة ليس دولة مركزية، بل جماعة مسلحة مدعومة من قوى إقليمية معادية إلى جانب ذلك، جاء العامل المتعلق بتطور القدرات العسكرية للحوثيين، خصوصاً في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة إسرائيل تابعت باهتمام التقارير الاستخباراتية التي تؤكد انتقال تكنولوجيا إيرانية متقدمة إلى اليمن، وهو ما جعلها ترى أن هذه الجماعة لم تعد مجرد ميليشيا محلية، بل ذراع متقدمة للمشروع الإيراني يمكن أن تستخدم – عاجلاً أو آجلاً – في استهداف الأراضي الإسرائيلية نفسها، إما مباشرة أو عبر تهديد المصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

لم تتوقف النتائج عند حدود الأهداف العسكرية التي استهدفتها إسرائيل فقد أسفرت الضربات عن إحداث تحولات في الحسابات الإستراتيجية للحوثيين، الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع قوة عسكرية متفوقة تقنياً كما أنها ساهمت في زيادة عزلة الحوثيين دبلوماسياً، حيث بدأت بعض القوى الدولية تنظر إليهم باعتبارهم ليسوا مجرد طرف في الحرب اليمنية، بل جزءاً من شبكة إيرانية عابرة للحدود.

## ثانياً: البعد الإقليمي والجيوسياسي

لم يكن الدافع الأمني وحده كافياً لتفسير الضربات، إذ تداخلت الاعتبارات الإقليمية بصورة عميقة فإسرائيل، التي دخلت في السنوات الأخيرة في شبكة من التحالفات الإقليمية غير المعلنة والعلنية اتفاقيات إبراهيم نموذجاً أرادت أن تؤكد لشركائها الخليجيين أنها شريك فعال يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الخطر الإيراني وأذرعته في المنطقة وفي هذا السياق، جاءت ضرباتها للحوثيين كرسالة مزدوجة الأولى لإيران بأن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي أمام محاولاتها لتطويقها من جبهات متعددة، والثانية لدول الخليج، وخصوصاً بأنها مستعدة للمشاركة - ولو من وراء ستار - في حماية أمن الخليج والبحر الأحمر اما البعد الجيوسياسي هنا يرتبط أيضاً بالمنافسة غير المعلنة بين إسرائيل وتركيا وقطر على النفوذ في المنطقة فإسرائيل، التي تتابع عن كثب إعادة التوضع الإقليمي لقوى مثل أنقرة والدوحة، تدرك أن أي فراغ في البحر الأحمر أو باب المنذب قد تستغله قوى منافسة لها لتعزيز أوراقها وبالتالي فإن التحرك العسكري ضد الحوثيين لم يكن مجرد رد فعل على تهديد مباشر، بل جزء من استراتيجية أوسع للحفاظ على حضور فاعل في معادلات الأمن الإقليمي.

## ثالثاً: البعد الدولي والتفاهم مع القوى الكبرى

من الزاوية الدولية، يصعب فصل الضربات الإسرائيلية عن التفاهات الضمنية مع الولايات المتحدة والدول الغربية فالملاحة الدولية عبر البحر الأحمر تمثل شرياناً حيوياً للاقتصاد العالمي، وأي تهديد لها ينعكس على أسعار النفط والغاز وسلاسل التوريد العالمية ومن هنا، فإن إسرائيل لم تتحرك في فراغ، بل ضمن توافق غير معلن مع واشنطن التي وجدت في التحرك الإسرائيلي نوعاً من المهمة الموازية التي تخفف العبء عن قواتها وبهذا المعنى، فإن الضربات الإسرائيلية وفرت غطاءً سياسياً للولايات المتحدة لتبرير تدخلها المباشر في البحر الأحمر تحت شعار حماية حرية الملاحة أما أوروبا، فقد تابعت هذه التطورات بقلق، إذ وجدت في الضربات الإسرائيلية عامل ردع إضافياً يساهم في تقليل هجمات الحوثيين على السفن الأوروبية وعلى الرغم من أن العواصم الأوروبية لم تصرح علناً بتأييدها، إلا أن غياب أي انتقاد رسمي يعكس نوعاً من القبول الصامت إدراكاً منها أن الأمن البحري قضية تتجاوز الحسابات السياسية إلى المعادلات الاقتصادية الحيوية ولا يمكن إغفال البعد الداخلي للحكومة الإسرائيلية، التي تواجه دوماً تحديات على المستوى الداخلي من حيث الاستقرار السياسي والاحتجاجات الشعبية والخلافات الائتلافية، كثيراً ما تلجأ إلى تصعيد عسكري خارجي لتوحيد الجبهة الداخلية أو لصرف الأنظار عن الأزمات السياسية. وقد وجد صانع القرار الإسرائيلي في استهداف الحوثيين فرصة لتعزيز صورة "الحكومة الحامية للأمن القومي"، وإظهار أن إسرائيل قادرة على ضرب خصومها حتى في أبعد الجبهات.

## التأثيرات المتعددة للضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين

تعد الضربات الإسرائيلية ضد جماعة الحوثيين محطة فاصلة في مسار الصراع اليمني والإقليمي، ليس فقط لأنها مثلت أول مواجهة مباشرة بين إسرائيل وهذه الجماعة، بل لأنها خلفت سلسلة من التأثيرات العميقة والمتداخلة التي مست البنية العسكرية والتنظيمية والفكرية للحوثيين وأعدت تشكيل صورتهم أمام الداخل اليمني والإقليم الخارجي على حد سواء ومن خلال تحليل هذه التأثيرات يمكن إدراك أن الضربات لم تكن مجرد حدث عسكري عابر، بل كانت نقطة انعطاف استراتيجية لها تداعيات ممتدة في الزمن وأول ما برز من نتائج الضربات الإسرائيلية هو الجانب العسكري فقد استهدفت الهجمات مواقع تخزين الأسلحة، ومنشآت لإطلاق الصواريخ، ومراكز للقيادة والسيطرة هذا الاستهداف أحدث خللاً تكتيكياً في البنية العسكرية للحوثيين، حيث فقدوا - في بعض الفترات - القدرة على تنفيذ عمليات نوعية واسعة ضد الملاحه الدولية كما أن الضربات فرضت على الجماعة إعادة النظر في استراتيجياتها الدفاعية، إذ باتت تترك أنها مكشوفة أمام قوة تكنولوجية عالية التطور قادرة على رصد أهدافها بدقة لكن في المقابل، لم يكن الأثر مقتصرًا على الإضعاف. فقد دفعت هذه الضربات الحوثيين إلى تطوير تكتيكات جديدة، أهمها هو الانتشار المرن أي تفكيك البنى العسكرية الكبيرة إلى وحدات صغيرة متوزعة على مساحات واسعة لتفادي الضربات الجوية الدقيقة وتطوير القدرات البحرية غير التقليدية كالزوارق المفخخة والألغام البحرية، وهي أدوات يصعب استهدافها عبر الضربات الجوية حيث ضاعف الحوثيون من طلباتهم للحصول على تقنيات تشويش ورادارات متنقلة وطائرات مسيرة أكثر تطوراً وبهذا المعنى، فإن الضربات أحدثت تأثيراً مزدوجاً إضعاف قصير المدى، لكن في الوقت نفسه تحفيز طويل المدى على التكيف والتطوير.

سياسياً، أعادت الضربات الإسرائيلية صياغة صورة الحوثيين كفاعل ليس محلياً فحسب، بل جزء من شبكة إقليمية أكبر فالجماعة استثمرت هذه المواجهة لتقديم نفسها كحركة مقاومة عالمية تواجه "إسرائيل وأمريكا" وليس مجرد خصم محلي في اليمن هذا الخطاب أعطاها زخماً سياسياً في الداخل، خصوصاً لدى قواعدها التي رأت في هذه المواجهة دليلاً على أهمية المشروع الحوثي في مواجهة الهيمنة الخارجية فعلى المستوى التنظيمي الداخلي، ساهمت الضربات في تعزيز سلطة القيادة العليا للجماعة، إذ جرى استغلال الحدث لتشديد القبضة الأمنية، ومطالبة الأتباع بالالتفاف حول القيادة باعتبارها تواجه حرباً كونية وبهذا، تحولت الضربات إلى أداة لتقوية تماسك الجماعة من الداخل بدلاً من تفكيكها وكان للضربات أثر بالغ في المجال الإعلامي فالإعلام الحوثي استغلها لتكريس سردية المظلومية والمقاومة، مقدماً نفسه في صورة الحركة الصغيرة التي تواجه تحالفاً عسكرياً عالمياً وقد أدى ذلك إلى رفع معنويات مقاتلي الجماعة

وإلى تجنيد المزيد من الأتباع، خصوصاً من فئة الشباب المتحمس لفكرة مواجهة إسرائيل وعلى الجانب الآخر، استثمر الإعلام الإسرائيلي والغربي هذه الضربات لإظهار قدرات إسرائيل على الضرب بعيداً عن حدودها. وهنا نشأ صراع روايات: فبينما قدّمت إسرائيل الضربات كجزء من المعركة بين الحروب ضد إيران وأذرعها، قدّمتها الحوثيون كدليل على قوتهم ونفوذهم الذي استدعى دخول إسرائيل على خط المواجهة لم تتوقف التأثيرات عند النخب السياسية والعسكرية، بل امتدت إلى المجتمع اليمني ككل ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، زادت الضربات من الشعور بالحصار والخطر الخارجي، وهو ما عزز من التماسك الاجتماعي حول الجماعة، إذ اعتبر كثيرون أن استهداف الحوثيين هو استهداف للهوية الوطنية في مواجهة عدوان خارجي أما في المناطق الأخرى، فقد خلقت الضربات حالة من القلق من أن تؤدي المواجهة إلى توسع نطاق الحرب لتشمل اليمن بأكمله، وجعلت بعض القوى السياسية تفكر في سيناريوهات أكثر تعقيداً لمستقبل الصراع.

اقتصادياً، أثرت الضربات على الحوثيين بشكل غير مباشر فقد تسببت في تعطيل بعض شبكات التمويل المرتبطة بتهرب السلاح عبر البحر الأحمر، وأثرت على حركة التبادل التجاري غير الشرعي التي تعتمد عليها الجماعة وفي المقابل، زادت كلفة إعادة بناء قدراتهم العسكرية، مما جعلهم أكثر اعتماداً على إيران وشبكات التمويل غير النظامية على المدى البعيد، أسهمت الضربات في إدماج الحوثيين في خريطة الصراع الإقليمي - الدولي بشكل أوضح. فإسرائيل باتت تنظر إليهم كجزء أساسي من منظومة التهديد الإيراني، وهذا يضعهم في خانة "الخصم الاستراتيجي" على المدى الطويل. كما أن القوى الدولية بدأت تنظر إلى الحوثيين ليس كجماعة محلية، بل كفاعل عابر للحدود قادر على تهديد الأمن البحري العالمي هذه النظرة الجديدة تعني أن مستقبل الحوثيين - سواء في أي تسوية سياسية داخل اليمن أو في الإقليم سيكون محكوماً باعتبارات دولية أكبر مما كان عليه الحال قبل الضربات يمكن القول إن الضربات الإسرائيلية لم تقتصر على إحداث خسائر عسكرية للحوثيين، بل أحدثت سلسلة معقدة من التأثيرات عسكرية مباشرة، سياسية وتنظيمية داخلية، دعائية وإعلامية، اجتماعية وشعبية، اقتصادية، واستراتيجية بعيدة المدى. وقد أفرزت هذه الضربات حالة من التوازن الغريب: فهي أضعفت الجماعة في بعض الجوانب، لكنها في المقابل منحتها فرصاً لتعزيز سرديتها وتماسكها الداخلي. وبهذا المعنى، فإن التأثير على الحوثيين لم يكن خطأ واحداً، بل شبكة متداخلة من النتائج المتناقضة التي ما تزال ترسم ملامح المشهد اليمني والإقليمي حتى اللحظة الراهنة.

تأثير الضربات الإسرائيلية الفعلي على جماعة الحوثيين تحوّل المشهد إلى سرد حيّ للتدمير والإضعاف مع قصص مأساوية لشخصيات، وأماكن تحوّلت إلى أنقاض، وبنى تحتية انهارت تحت وقع القصف ومن هذه اللحظة، بات واضحاً أن الضربات لم تستهدف مجرد مواقع عسكرية، بل صميم القدرات التشغيلية

والقيادية للحركة، ومحاولة لترسيخ فكرة أن الحوثيين ليسوا بمنأى عن قوة إسرائيلية عالية التكنولوجية صنعاء كانت دائماً الهدف الرئيس، ليس فقط لأنها عاصمة يسيطر عليها الحوثيون، بل لأنها تمثل مركز القيادة السياسية والعسكرية والإعلامية. في أواخر عام 2024، ومع أولى موجات القصف، بدأ الطيران الإسرائيلي يضرب بدقة أهدافاً محددة مقرات قيادية، مخازن أسلحة، مراكز اتصالات، ومقار إعلامية كانت الغارات على مقرات الإعلام الحوثي ذات وقع مزدوج: فهي أضعفت قدرات الجماعة على توجيه رسائلها بسرعة، لكنها أعطت الحوثيين مادة دعائية لإظهار "المقاومة في مواجهة القوى العالمية"، وهو ما ساهم في تعزيز الروح المعنوية للقاعدة الشعبية. وفي إحدى الغارات الأكثر تأثيراً، قُتل أحمد الراهوي، رئيس الحكومة الحوثية الموازية، مع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين، ما خلق فراغاً قيادياً مؤقتاً وأدى إلى إعادة هيكلة قيادة الجماعة بسرعة لتغطية الخسائر ومرافق أخرى في صنعاء تضررت جزئياً، مثل الأبنية السكنية القريبة، العيادات، والمراكز الإدارية، ما ألقى بظلاله على الحياة اليومية للمدنيين، وزاد من أزمة الخدمات الأساسية. هذه الأضرار لم تكن مجرد أثر جانبي، بل كانت جزءاً من استراتيجية إسرائيلية لإضعاف البنية التحتية التي تعتمد عليها الجماعة لتنسيق عملياتها بالإضافة إلى مطار صنعاء الدولي أصبح هدفاً استراتيجياً واضحاً، إذ كان يُعتبر محوراً لوجستياً محتملاً لنقل المعدات والمواد التي قد تُستخدم في العمليات العسكرية. ضربات متكررة أصابت مرافق المطار ومخازن الوقود ووسائل الإمداد، وأدت إلى تعطيل جزئي للرحلات الجوية، وإلحاق أضرار بالمرافق الفنية والمشاهدة الحية للانفجارات والدخان الذي ارتفع فوق المدرج كانت صورة حية للضرر النفسي واللوجستي، إذ فقد الحوثيون القدرة على استخدام المطار كخط إمداد آمن، ما فرض عليهم البحث عن بدائل لوجستية أقل كفاءة وأبطأ استجابة وميناء الحديد البوابة البحرية الحيوية على الساحل الغربي للبحر الأحمر كان محوراً آخر استهدفته الضربات الميناء، الذي يُستخدم لاستقبال السفن التجارية والمساعدات الإنسانية، كان وفقاً للمصادر الإسرائيلية يُستخدم أحياناً لنقل أسلحة وإمدادات عسكرية. الغارات على الأرصفة والمخازن ألحقت أضراراً كبيرة بالقدرة التشغيلية للميناء، وأدت إلى توقف مؤقت لسلسلة النقل البحري، مع تعطيل وصول بعض الشحنات الأساسية وبينما أظهرت الصور المتداولة سحب دخان كثيفة ترتفع فوق الأرصفة، أجبرت هذه الضربات الحوثيين على البحث عن طرق بديلة لتمير الإمدادات البحرية، وهو ما أضاف طبقة جديدة من التعقيد على عملياتهم العسكرية واللوجستية فالضربات الإسرائيلية لم تكن مجرد سلسلة من الانفجارات على الخرائط، بل كانت حكاية متكاملة عن تدمير وبناء، خسارة وابتكار، صدمة واستجابة كل موقع أصيب، كل شخصية فقدت، كل منشأة تعطلت، ساهم في معرفة بنية الحوثيين العسكرية التنظيمية والسياسية.

## السيناريوهات المستقبلية للضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين

مع استمرار الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين، تحوّل المشهد إلى حالة مستمرة من التوتر والتحوّلات، حيث لم تعد الغارات مجرد أحداث عسكرية عابرة، بل أصبحت جزءًا من سرد طويل ومتشابك يعيد رسم المشهد اليمني والإقليمي يومًا بعد يوم، ساعة بعد ساعة، مع تداعيات تتجاوز حدود الزمن الحالي وتستشرف المستقبل.

إن أي تحليل للمستقبل يبدأ من واقع الحال، ومن دراسة دقيقة لكيفية تأثير الضربات السابقة على الحوثيين ليس فقط على الأرض، ولكن أيضًا على بنيتهم القيادية، قدراتهم العسكرية، شبكة الإمدادات اللوجستية وحتى على السرد الإعلامي والدعائي الذي تبنيه لتعزيز صورتهم أمام الداخل والخارج كل ضربة إسرائيلية حملت معها سلسلة من الأحداث التي أظهرت قدرة الحوثيين على التكيف والابتكار، وفي الوقت ذاته، أرسلت رسائل متعددة الأبعاد لكل اللاعبين الإقليميين والدوليين.

المشهد العسكري المستقبلي صراع التكيف والابتكار في المستقبل القريب، من المتوقع أن تستمر الضربات الإسرائيلية في استهداف القدرات العسكرية الدقيقة للحوثيين سوى كان مواقع إطلاق الصواريخ، منصات الطائرات المسيّرة، المخازن، محطات الوقود، ومراكز التدريب وتأثير كل ضربة لا يُقاس فقط بالعدد المباشر للضحايا أو كمية الأسلحة المدمرة، بل بالتحوّلات التكتيكية التي يجبر الحوثيون على تبنيها فالسيناريو المستقبلي يكشف أن الحوثيين سيواصلون تطوير منصات إطلاق متنقلة ومخفية، بحيث لا يمكن رصدها بسهولة، مع تغيير أماكن التدريب إلى مواقع متنقلة بعيدة عن نقاط الثقل التقليدية، واعتماد شبكات اتصال سرية لتنسيق العمليات وهذا التكيف يعكس حقيقة أن الحوثيين أصبحوا خبراء في التعايش مع الضغط العسكري المستمر، واستخدام كل ضربة إسرائيلية كدرس لتحسين مرونتهم العملياتية.

أما ما يتعلق بالسيناريو السياسي فإن التفاوض تحت ضغط القصف على الصعيد السياسي، تؤثر الضربات الإسرائيلية على الحوثيين بطريقة تجعلهم أكثر حساسية تجاه الموقف الداخلي والخارجي وأدت الضربات إلى تقلص قدرتهم على فرض شروط قوية في أي مفاوضات مستقبلية، سواء مع الحكومة اليمنية أو التحالف العربي، وتضعهم أمام معضلة استراتيجية إما التمسك بالخطاب القتالي وخوض مواجهة طويلة أو قبول حلول تفاوضية جزئية مؤقتة لتخفيف الخسائر وفي الوقت نفسه، الحوثيون سيحاولون استخدام هذه الضربات لتعزيز خطاب المقاومة الوطني والديني، محاولين تحويل الضغوط العسكرية إلى دعم شعبي داخلي، خصوصًا بين قواعدهم وأنصارهم في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

السيناريو المستقبلي السياسي يشير إلى أن الحوثيين قد يضطرون للانخراط في حوارات محدودة تحت الضغط العسكري، مع الحفاظ على خيار الاستمرار في العمليات الهجومية بشكل محدود وذكي، لتجنب الانكشاف الكامل أمام التحالف الدولي.

على المستوى الإقليمي، استمرار الضربات سيؤدي إلى إعادة ترتيب التحالفات وموازن القوى في المنطقة:

إضعاف النفوذ الإيراني المباشر وغير المباشر: قدرات الحوثيين على تنفيذ هجمات بحرية وصاروخية ستتراجع بشكل محدود، ما يقلص أوراق النفوذ الإيرانية في اليمن ويضع إيران أمام تحدي الحفاظ على وجودها الإقليمي دون كشف دعمها المباشر.

تعزيز موقع التحالف العربي: الضربات تقلل من قدرة الحوثيين على الضغط العسكري على السعودية والإمارات، ما يمنح التحالف فرصة أكبر لإعادة ترتيب الخطط الدفاعية والهجومية، وتقوية حضورهم الاستراتيجي على الساحل الغربي لليمن.

ردود الفعل الإيرانية المحتملة: إيران قد تدفع الحوثيين لتعزيز الهجمات البحرية أو توسيع استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى كرد فعل على الضربات، أو تحسين دعمهم اللوجستي والتقني بشكل سري، ما يحوّل اليمن إلى ساحة صراع مستمرة ومفتوحة على الاحتمالات المختلفة.

ومن منظور دولي فإن الضربات الإسرائيلية توفر مجموعة واسعة من الفوائد والمعلومات بالنسبة الولايات المتحدة وحلفائها يستفيدون من فرصة جمع معلومات استخباراتية دقيقة حول قدرات الحوثيين، خصوصاً التقنية والصاروخية، وتحليل مدى تأثير الدعم الإيراني على العمليات الميدانية اما ما يخص المنظمات الدولية فهي تراقب استمرار الضربات لضمان حماية المدنيين والبنى التحتية، ما يضع إسرائيل والتحالف تحت ضغط قانوني ودبلوماسي لضبط عملياتهم واما المجتمع الدولي فيعتبر الضربات تقلل من قدرة إيران على التحكم في وكلائها باليمن، ما يفتح المجال لزيادة الضغط الدولي عليها، أو دفعها لإعادة النظر في استراتيجياتها الإقليمية.

في ضوء ما تقدّم، يمكن القول إن مسار الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين لا يقف عند حدود الواقع الراهن، بل يفتح الباب أمام مستقبل متعدد الاحتمالات تحكمه اعتبارات متشابكة بين الأمن والسياسة والتحالفات الإقليمية والدولية فرغم أن بعض المؤشرات تدفع نحو خفض التصعيد تحت ضغط المجتمع الدولي، فإن ديناميات الصراع على الأرض توحى بأن احتمالية استمرار التوتر تبقى واردة بقوة، خاصة

مع ارتباط الحوثيين بمشروع إقليمي أوسع تقوده إيران وفي المقابل، يظل خيار الوساطات الإقليمية قائمًا وإن كان هشًا، باعتباره محاولة لتخفيف حدة المواجهة دون معالجة جذرية لمسبباتها.

وعند الجمع بين السيناريو العسكري، السياسي، الإقليمي، والدولي، يصبح المشهد المستقبلي كالتالي:

1. استمرار الضغط العسكري على الحوثيين مع تراجع جزئي لقدراتهم التشغيلية، ما يقلل من تهديداتهم المباشرة على التحالف العربي والملاحة الدولية.

2. قدرة الحوثيين على التكيف والابتكار المستمر، من منصات إطلاق متنقلة إلى تدريب متنقل، ما يجعل كل ضربة تجربة تعليمية لهم.

3. تصعيد جزئي من الحوثيين كرد فعل، من خلال هجمات انتقامية محدودة، أو استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى بطريقة غير تقليدية.

4. تعزيز موقف التحالف العربي، مع زيادة الاعتماد على الدعم الاستراتيجي والدبلوماسي لتقليل الخسائر وحماية المصالح الحيوية.

5. استمرار الاستفادة الإسرائيلية من الناحية الرمزية، العسكرية، والتقنية، مع تعزيز رسائل الردع لكل الأطراف الإقليمية والدولية.

6. احتمال ظهور حلول تفاوضية جزئية على المدى المتوسط، مع استمرار حالة عدم الاستقرار الطويلة في اليمن، وصراع متجدد بين الأطراف المختلفة.

كل ضربة ليست مجرد حدث، بل جزء من سرد طويل جدًا عن صراع متعدد المستويات، مستمر، ومتجدد، حيث يتقاطع التخطيط العسكري، الابتكار التكتيكي، الضغط السياسي، والرهانات الإقليمية والدولية في مشهد معقد يمتد إلى المستقبل بلا توقف.

وهكذا يتضح أن مستقبل هذه الأزمة لن يتحدد فقط بقدرة الأطراف على تحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية آنية، بل سيتوقف على قدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين على إدارة معادلة معقدة توازن بين ضرورات الردع وحماية الملاحة الدولية، وبين متطلبات الاستقرار والحد من التداعيات الإنسانية وبذلك يبقى المشهد مفتوحًا على احتمالات مرنة وقابلة للتغير تبعًا لتطورات الميدان وتوازن القوى، الأمر الذي يجعل هذا الملف واحدًا من أكثر ملفات المنطقة تعقيدًا وتشابكًا في المرحلة المقبلة.

## الخاتمة

عند تأمل مسار الضربات الإسرائيلية على جماعة الحوثيين في اليمن يتضح أن هذا الملف تجاوز في جوهره حدود العمل العسكري المباشر، لينفتح على شبكة واسعة من التفاعلات الإقليمية والدولية فالضربات لم تكن مجرد رد فعل آني على تهديدات صاروخية أو هجمات بحرية، بل جاءت كجزء من إستراتيجية إسرائيلية أوسع تسعى إلى إعادة تعريف قواعد الاشتباك في المنطقة، وإلى إرسال رسائل ردع مزدوجة، أولاً إلى الفاعلين غير الدوليين مثل الحوثيين الذين أخذوا على عاتقهم تهديد العمق الإسرائيلي والممرات البحرية العالمية، وثانياً إلى إيران التي تُعدّ الممول والمستفيد الرئيس من إبراز الحوثيين كأداة ضغط إقليمي.

لقد أظهرت الوقائع أن الضربات الإسرائيلية حققت مكاسب تكتيكية محدودة تمثلت في إضعاف بعض القدرات العسكرية اللوجستية للحوثيين وتعطيل منصات إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة، إلا أن هذه المكاسب لم تتحول إلى إنجاز إستراتيجي دائم، إذ سرعان ما تمكن الحوثيون من إعادة التوضع والاستفادة من التجربة في تكريس خطاب المقاومة وتوظيف الحدث كعنصر تعبئة داخلية وإقليمية وهنا تبرز المفارقة فبينما سعت إسرائيل إلى فرض حالة ردع، وجد الحوثيون في هذه الضربات فرصة لإعادة إنتاج شرعيتهم السياسية والعسكرية، وتثبيت أنفسهم كفاعل لا يمكن تجاوزه في معادلة الأمن الإقليمي.

على المستوى الإنساني، أفضت الضربات إلى تعميق الأزمة التي يعيشها اليمنيون منذ سنوات، حيث لحقت أضرار بالبنى التحتية المدنية وتزايدت معاناة السكان في مجالات الصحة والخدمات الأساسية وقد شكّل هذا البعد الإنساني ثغرة في المشروع القانونية والأخلاقية للضربات، إذ فتح الباب أمام انتقادات حقوقية ودولية حول عدم التناسب في استخدام القوة وإمكانية تعريض المدنيين للخطر هذا البعد الإنساني وإن لم يكن في صدارة الحسابات العسكرية، إلا أنه أصبح عاملاً مؤثراً في السجال الدولي، ما يعكس الترابط العميق بين الأبعاد العسكرية والقانونية والسياسية في مثل هذه الصراعات.

أما في الإطار البحري والاقتصادي، فقد أعادت الأزمة التذكير بمركزية البحر الأحمر وباب المندب في الأمن الاقتصادي العالمي. فتعطل الملاحة، وارتفاع تكاليف الشحن، واضطرار بعض السفن إلى تغيير مساراتها عبر رأس الرجاء الصالح، شكّل إنذاراً خطيراً حول هشاشة سلاسل الإمداد الدولية أمام التهديدات الإقليمية. وهنا لم يعد الصراع شأنًا إسرائيليًا - حوثيًا فحسب، بل تحوّل إلى قضية ذات أبعاد عالمية تستدعي تدخل قوى كبرى، من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، في محاولة لصياغة ترتيبات أمنية مشتركة.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الضربات الإسرائيلية على الحوثيين لم تُنتج حسماً عسكرياً، بقدر ما عمّقت مشهداً إقليمياً معقداً تتداخل فيه الحسابات العسكرية بالضرورات الإنسانية، والردع الأمني بالاعتبارات القانونية، والتوازنات المحلية بالتحالفات الدولية. وقد فتحت هذه الأحداث الباب أمام سيناريوهات متعددة، تتراوح بين احتمالات خفض التصعيد تحت ضغط دولي ودبلوماسي، واستمرار التصعيد وتوسّعه إلى نطاق إقليمي أوسع قد يجر أطرافاً أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر، وبين وساطات إقليمية قد تُفضي إلى تسويات جزئية.

إن هذه الدراسة، بما تناولته من أبعاد مختلفة، تؤكد أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب رؤية متكاملة لا تقتصر على المقاربة العسكرية وحدها، بل تنفتح على مسارات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وإنسانية. فالاستقرار في البحر الأحمر وباب المندب ليس خياراً محلياً أو إقليمياً فقط، بل هو ضرورة استراتيجية للاقتصاد العالمي ولأمن الطاقة والتجارة الدولية. ومن هنا، فإن أي مقارنة مستقبلية يجب أن تأخذ في الاعتبار أن الضربات العسكرية وحدها لا تكفي لردع الحوثيين أو لتأمين الملاحة الدولية، ما لم تقترن بترتيبات إقليمية ودولية أوسع توازن بين ضرورات الأمن ومقتضيات الشرعية الدولية ومتطلبات الاستقرار الإنساني.

وبذلك، تختتم هذه الدراسة بإبراز أن الضربات الإسرائيلية على الحوثيين تشكّل نقطة تقاطع بين الأمن المحلي اليمني، والأمن الإقليمي الشرق أوسطي، والأمن البحري الدولي. وهو ما يجعلها نموذجاً واضحاً لتعقيدات الصراعات المعاصرة التي لم تعد تعرف حدوداً بين الداخل والخارج، ولا بين الفاعل الدولي وغير الدولي، ولا بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية والإنسانية، وهو ما يستدعي تفكيراً استراتيجياً طويل الأمد يوازن بين الردع والقانون، وبين القوة والدبلوماسية، من أجل تجنب المنطقة مزيداً من التصعيد والفوضى.

مركز الأحقاف للدراسات  
الاستراتيجية والإعلام  
Al-Ahqaf Center  
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

